خصائص نون النسوة في العربية

عمر علي عمر بابعير*

تاريخ تسلُّم البحث : 2018/3/25م تاريخ قبول النشر : 2018/8/1م

الملخص

حاولتُ في هذا البحث أن أجمع الخصائص المختلفة لأحد الضمائر المتحركة في اللغة العربية، وهو نون النسوة، وذلك لما لمسته من أن هذا الضمير يُعَدُّ أكثر الضمائر اختصاصًا وانفرادًا ببعض الأحكام اللغوية.

وتكمن الخصائص المختلفة لنون النسوة في تعدد تسمياته عند اللغويين، وفي ما ينشأ من تغييرات في بنية الفعل عند اتصاله به، وفي التشابه بينه وبين غيره في حال إسناد الأفعال إليه، وفي سلامة ما يُسنَد إليه من الحذف.

ومن خصائص نون النسوة ما هو عام، أي لا يكون في غيره من الضمائر مطلقًا، ومنها ما هو خاص أي لا يكون في غيره مما يلتقي معه في مجموعة واحدة؛ كأن يختص من دون ضمائر الرفع المتحركة _وهو جزء منها_ ببعض الخصائص التي يشترك فيها مع ضمائر الرفع الساكنة.

المقدمة:

لنون النسوة خصائص نحوية وصرفية لا توجد في غيره من الضمائر، وقد جاء هذا البحث للكشف عن هذه الخصائص ودراستها دراسة موضوعية تبيِّن ما لهذا الضمير من قيمة لغوية عند العرب. والذي دعاني للحديث عن نون النسوة في هذا البحث ثلاثة أمور:

1- أن هناك من ينادي بحذف نون النسوة من اللغة العربية واستعمال واو الجماعة بدلًا منها؛ لأجل المساواة بين الرجل والمرأة في الاستعمال اللغوي، وهدفهم من ذلك تقليد اللغات الأخرى التي لا تفرق بين المذكر والمؤنث في الأفعال ولا في الصفات وإنما تفرق بينهما في الضمائر[1].

ويمكن أن أمثِّل على ذلك بالقوانين اللغوية في اللغة الإنجليزية؛ لأنها أكثر اللغات انتشارًا في هذا العصر، وأوازن بينها وبين اللغة العربية في استعمال الضمائر: ففي اللغة الإنجليزية يقال: (I went)، وفي اللغة العربية يقال: (أنا ذهبتُ)، وفي اللغة الإنجليزية يقال: (You went)، وفي اللغة العربية يقال: (أنتَ ذهبتَ)، أو (أنتِ ذهبتِ)، أو (أنتم ذهبتُم)، وفي اللغة الإنجليزية يقال: (We went)، وفي اللغة العربية يقال: (نحن ذهبْنا)، وفي اللغة الإنجليزية يقال: They (went)، وفي اللغة العربية يقال: (هم ذهبوا)، أو (هنَّ ذهبْنَ)، أو (هما ذهبا)، ولعلك لاحظتَ أن ضمائر الرفع المتصلة بالفعل توجد بصور مختلفة في العربية ولا يوجد ما يقابلها في الإنجليزية.

2- أنني وجدتُ عزوفًا عن استعمال نون النسوة في لغتنا المعاصرة، فإن كثيرًا منَّا في أثناء حديثه يستبدل واوَ الجماعة بنون النسوة، فيقول على سبيل المثال: (الطالبات سألوا المعلمة)، و(البنات ضربوا الأولاد)، و(النساء عرفوا الحقيقة)، يقول محمود إسماعيل: ((والمتأمل في استعمالات التذكير والتأنيث في اللغة المعاصرة، كما تبدو في كتابات الكتَّاب، وبعض البحوث والرسائل العلمية، والدراسات، وفي لغة الصحافة، ونشرات الأخبار، وفي الخطب والمقالات،

* أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة حضرموت.

وأحاديث الناس 000 يجد بعض الخلط والاضطراب الذي يخرج عن القواعد التي قررتها العربية، لغير هدف بلاغيّ أو أدبيّ)) [2]. ثم ذكر من صور هذا الخلط والاضطراب استعمال ضمير جمع المذكر مكان ضمير جمع المؤنث؛ نحو: الممرضات لبسوا ملابسهم، وأحضروا أدواتهم، والصواب: لبسنَ ملابسهنَّ، وأحضرنَ أدواتهنَّ.

3- أنَّ هذا الضمير له من الخصائص ما ليس لغيره من الضمائر، فأردتُ في هذا البحث أن أكشف عمَّا يتمتع به منها، وذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: التسمية:

لم يُسَمَّ أيُّ ضمير بالطريقة التي سُمِّيت بها هذه النون، فقد سُمِّيت باسم الجمع الذي تدل عليه، وهو (النسوة)، وسُمِّيت بذلك من باب التغليب؛ فهي تدلُّ على غير النسوة أيضًا، ولم يُسمَّ غيرها من الضمائر بالطريقة نفسها، فلم يُسمَّ واو الجماعة مثلًا بواو الرجال، مع أنَّ استعمال واو الجماعة في الرجال أكثر وأظهر من استعمال النون في النسوة، ولم تُسَمَّ ياء المخاطبة بياء المرأة، مع أن هذه الياء تدل على المرأة كما تدل النون على النسوة.

وإنَّ الناظر في تسمية الضمائر في اللغة العربية ليرى أنَّ تسميتها لم تنطلق من اعتبار واحد، وإنما سُمِّيت بناءً على اعتبارات مختلفة؛ كالحال في تسمية الأفعال؛ إذ سُمِّي الفعل الماضي بناءً على الدلالة الزمنية، فإنه يدلُّ على الزمن الماضي، وسُمِّي المضارع بناءً على مشابهته ومضارعته للاسم في الحركات والسكنات، وسُمِّي فعل الأمر بناء على الدلالة المعنوية، فإنه يدل على طلب حصول الفعل.

فالاعتبار الذي وُضِع به لقب (الماضي) اعتبار زمني، والاعتبار الذي وُضِع به لقب (المضارع) اعتبار شكلي، والاعتبار الذي وُضِع به لقب (الأمر) اعتبار معنوي[3].

والضمائر سُمِّي بعضها بناءً على الموقع الإعرابي الذي يحتله الضمير في الجملة؛ نحو تسمية (التاء) في قولك: (خرجتُ) بـ(تاء) الفاعل، وتسمية (نا) في قولك: (خرجنا) بـ(نا) الفاعلين، فلو سُمِّيت نون النسوة بهذا الاعتبار لكان اسمها نون الفاعلات.

وسُمِّيت بعض الضمائر بناءً على العدد؛ نحو تسمية الألف في قولك: (خرجا) بألف الاثنين، وتسمية الواو في قولك: (خرجوا) بواو الجماعة، ولو سُمِّيت هذه النون بهذا الاعتبار لكان اسمها نون الجماعة، ولكنا نحتاج بعد ذلك للتمييز بين الواو والنون بأن يُقال عن (الواو) بأنها واو جماعة الذكور، وعن (النون) بأنها نون جماعة الإناث، أو يقال عن (الواو) بأنها واو جماعة الرجال، وعن (النون) بأنها نون جماعة النساء أو النسوة.

وسُمِّيت بعض الضمائر بناء على الدلالة؛ نحو تسمية (الياء) في قولك: اخرجي بياء المخاطبة، و(الياء) في قولك: (أخي) بياء المتكلم، ولو سُمِّيت النون بهذا الاعتبار لكان اسمها نون الغائبات في نحو قولك: (هنَّ يَخرُجْنَ)، ونون المخاطبات في نحو قولك: (أنتنَّ تَخرُجْنَ).

وليست تسمية هذه النون محلَّ اتفاق بين النحويين، فقد كان سيبويه يُسمِّيها نونَ النساء، ويُسمِّي الفعل المسند إليها فعلَ جميع النساء، من ذلك قوله عند حديثه عن إدخال نون التوكيد الثقيلة في الفعل المسند إلى هذه النون: ((وإذا أدخلتَ الثقيلة في فعل جميع النساء قلت: اضْرِبْنَانِّ يا نسوة، وهل تَضْرِبنانِّ ولِتَضْرِبنانِّ، فإنما ألحقتَ هذه الألف كراهية النونات ... ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعلُهن وفعلُ الواحد)) [4].

ثم أتى الفراء ليستعمل مصطلح (النِّسوة) بدلًا من (النساء) في تسميته للفعل المتصل بها، إذ سمَّاه فعل النسوة، جاء ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾[5]، قال الفراء: ((وإنما قال (إِلَّا

أَنْ يَعْفُونَ) بالنون لأنه فعل النسوة، وفعل النسوة بالنون في كل حال؛ يقال: هُنَّ يضربْنَ، ولم يضربْنَ، ولن يضربْنَ))[6]. وقال في موضعٍ آخر: ((اللام في النسوة ساكنة في فَعَلْنَ ويَفْعَلْنَ)) [7].

ويقترب المبرد في تسميته للنون من سيبويه فيسمِّيها نون جماعة النساء، قال في حديثه عن سبب فك تضعيف الفعل المضعَّف المجزوم (يرُدُّ) و(يفِرُّ) عند اتصاله بهذه النون: ((وتقول: لم يردُدْنَ، ولم يفْرِرْنَ؛ لأَنَّ ما قبل نون جماعة النساء لا يكون إلا ساكنًا))[8].

وأما ابن السرَّاج فلم يستقرَّ فيها على اسم واحد، بل كان يُعبِّر عنها لغويًّا بما تفيده هذه النون من معنًى، فمرة يسميها ضمير الجماعة، ومرة يسميها ضمير الفاعلات، ومرة يسميها ضمير جماعة المؤنث ومرة يسميها ضمير النساء[9].

ولم يختلف الجرجاني كثيرًا في تسميته لهذه النون عمَّن قبله، فهو يسميها ضمير جماعة النساء، جاء في حديثه عن حذف النون مع واو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة في الأفعال الخمسة المنصوبة والمجزومة: ((وحذفُ النون علامة للنصب والجزم، كما رأيت، إلَّا النون ضمير جماعة النساء)) [10].

وكان الزمخشري يسمِّيها نون جماعة المؤنث، ذكر ذلك في حديثه عن الفعل المضارع إذ قال: ((إذا اتَّصلت به نون جماعة المؤنث رجع مبنيًا، فلم تعمل فيه العوامل لفظاً)) [11]، وتبعه في ذلك ابن يعيش في شرحه للمفصل[12].

ثم عدل ابن مالك عن هذه التسميات كلها ليأتي بتسمية أخرى، وهي تلك التسمية التي ذكرها في ألفيته عند حديثه عن أحكام الأفعال من حيث البناء والإعراب، فقال[13]:

وَفِعْلُ أَمْـــرٍ وَمُضِـيٍّ بُنِيَـا
وَأَعْـرَبُوا مُضَـارِعاً إنْ عَـرِيَا
مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ
نُـونِ إنَـاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

وهذه التسمية في الواقع ليست تسمية جديدة؛ لأنها في معنى نون جماعة المؤنث التي سبق فيها ابنَ مالك كلٌّ من ابن السراج والزمخشري وابن يعيش، غير أن لابن مالك الفضل في إيجازها واختصارها في كلمة واحدة وهي (الإناث) بدلًا من كلمتين وهما (جماعة المؤنث) والعرب تحب الإيجاز والاختصار.

وقد جرت الموازنة بين تسمية هذه النون بنون الإناث وتسميتها بنون النسوة، وممن أجرى هذه الموازنة الخضري، إذ قال: ((قوله: (نونُ إِنَاثٍ) أَولى من (نون النسوة)؛ لأن هذه لا تشمل غير العاقل))[14] ، ومثل ذلك قول الفوزان في تعليقه عن التعبير بنون الإناث: ((وهذا أحسن من التعبير بـ (نون النسوة)؛ لأن هذه لا يدخل فيها إلا العاقل، فالأُولى أعمّ))[15]، فإضافة النون إلى الإناث في هذه التسمية أحسن عندهم من إضافتها إلى النسوة؛ لأن الإناث أعمُّ وأشمل من النسوة، إذ النسوة لا يدخل فيها إلا العاقل، أما الإناث فتشمل العاقل، وغير العاقل؛ ولهذا لو قال ابن مالك في البيت السابق: نون النسوة لكانت أَضْيَق، فلم تشمل غير العاقل.

وتبع ابنَ مالك في اختيار هذا الاسم _وهو نون الإناث_ كثيرٌ من النحويين ممَّن أتى بعده، وعلى رأسهم ولده بدر الدين، فقد جاء في شرحه للألفية قوله: ((إذا اتصل بالمضارع نون الإناث بُنِي على السكون))[16] ، وكذلك أبو حيان، قال: ((والمضارع معرب، إلا إن اتصلت به نون الإناث))[17] ، ومنهم أيضًا المرادي، فقد قال: ((وتنفرد النون الثقيلة، بوقوعها بعد ألف الاثنين، والألف الفاصلة إثر نون الإناث))[18] ، ومن هؤلاء ابن هشام، فقد جاء في أوضح المسالك قوله: ((والمعربُ: المضارعُ نحو

(يَقُومُ) لكن بشرط سلامته من نون الإناث))[19] ، ويضاف إليهم كذلك ابن عقيل فإنه قال في شرحه: ((ومثال ما اتصلت به نون الإناث: الهندات يضربْنَ))[20] ، ومنهم أيضًا ناظر الجيش، قال في تمهيده: ((وأما نون الإناث: فالمتصل بها مبني، وبناؤه على السكون))[21].

وهذه التسمية أدقُّ وأوجز من التسميات السابقة، وإنما قلت أدقُّ لأنها تشمل كل مؤنث سواء أعاقلًا كان أم غير عاقل، وغيرُ العاقل لا يكون من النسوة؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾[22]، فهذه النون المتصلة بالفعل المضارع (يُذْهِب) هي في الأصل نون الحسنات وليست نون النسوة؛ لأنه لا ذِكْر لنسوة في الآية.

وقل مثل ذلك في قوله تعالى على لسان إبراهيم: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ. رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ﴾[23]، وقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾[24]، وقوله: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ﴾[25]، وقوله: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾[26]، وقوله: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ﴾[27]، وقوله: ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾[28]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[29] ، وقوله: ﴿فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا. فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا﴾[30].

فالنون المسندة إلى الأفعال المضارعة في الآيات السابقة تعود إلى أصنامٍ، وكلابٍ، وسبعٍ شداد، وسمواتٍ، وجبالٍ، وسفنٍ، وطيورٍ، وخيولٍ، ولا تعود إلى نسوة ومع ذلك يقال في إعرابها نون النسوة، والأدق أن يقال: نون الإناث، لأنها كلها تشترك في كونها مؤنثات.

ومع كلِّ هذا نجد أنَّ الذي استقرَّت عليه الدراسات النحوية الحديثة هو تسمية هذا الضمير بنون النسوة، من ذلك قول فاضل السامرائي: ((تاء التأنيث تُستعمَل للمفرد والمثنى والجمع بنوعيه المذكر والمؤنث في حين لا تستعمل نون النسوة إلا لجماعة الإناث))[31].

وقول نديم حسين: ((يُبنَى فعل الأمر على السكون إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به شيء أو إذا اتصلت به نون النسوة))[32]. وقول البياتي: ((نون النسوة ضمير متصل، يتصل بالفعل الماضي والمضارع والأمر، ليدل على أن الفاعل جمع من النساء))[33].

ولعلَّ ما دعا المحدثين إلى تفضيل تسمية هذا الضمير نونَ النسوة على تسميته نونَ الإناث، وإن كانت التسمية الثانية أدقَّ من الأولى – كما ذكرتُ آنفًا – هو في ظني يعود إلى سببين:

1- أنه من باب التغليب، فإنَّ أكثر ما يُستعمل هذا الضمير في النسوة.

2- أنه من باب التشريف والتكريم للنساء عمومًا، ولا غروَ في ذلك إذ قد سُمِّيت سورة في القرآن بسورة النساء، وهي من السور الطوال.

وأما تفضيل استعمالهم النسوة على النساء في تسمية هذا الضمير، فإنه يعود – في تصوري – إلى أن النسوة اسم جمع يدلُّ على القلة، فهو على وزن (فِعْلة)، وأما النساء فإنه اسم جمع يدلُّ على الكثرة، والغالب في حديث الناس أنهم يتحدثون عن قلة من النساء، فناسب أن يُسمَّى هذا الضمير بما يجري غالبًا في كلام الناس، ولهذا ورد في سورة يوسف قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾[34]، قال أبو حيان: ((ونسوة كما ذكرنا جمع قلة، وكنَّ على ما نُقِل خمسًا))[35].

ورأيي في هذه المسألة أن نسمِّي هذا الضمير نون النسوة إذا دلَّ على نسوة، ونسميه نون الإناث إذا لم يدلَّ على نسوة حتى لا نقحم النسوة في إعرابات لا تصلح أن يُذكرنَ فيها، مثل إعراب (أضللنَ) في الآية

التي مضت والتي تعود فيها النون إلى الأصنام، فإنه يقال في إعرابها نون النسوة، وهي نون الأصنام في الحقيقة، وكذلك الشأن في إعراب (أمسكنَ) في الآية التي تعود فيها النون إلى الكلاب، فإنه يقال في إعرابها نون النسوة، وذلك لا يليق بهن.

المبحث الثاني: بناء الفعل المضارع المتَّصل بها:

تعدُّ نون النسوة الضمير الوحيد الذي يُبنَى معه الفعل المضارع إذا اتَّصل بها؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾[36]، وقوله: ﴿ولا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ﴾[37]، وبناؤه على السكون، فالفعل المضارع:

– (يُرْضِعْنَ) مبني على السكون في محل رفع لتجرده من الناصب والجازم.

– (يَخْرُجْنَ) مبني على السكون في محل جزم؛ لوقوعه بعد (لا) الناهية.

– (يَأْتِينَ) مبني على السكون في محل نصب؛ لوقوعه بعد (أن) الناصبة[38].

ويكون الفعل المضارع مع بقية الضمائر الداخلة عليه معربًا، وهو يُبنى أيضًا مع نون التوكيد، ولكنها ليست ضميرًا وإنما هي حرفٌ من الحروف، والذي تختص به نون النسوة عن نون التوكيد هو أن نون النسوة تباشر الفعل المضارع في اتِّصالها به دائمًا، فهو معها مبني مطلقًا من غير شرط، أما نون التوكيد فإنها قد تباشر الفعل المضارع، أو لا تباشره بأن يُفصَل بينه وبينها بضمير الفاعل (واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة)، فإذا فُصِل بينه وبينها فإنه لا يُبنَى معها[39] ، بل يكون معربًا؛ نحو: هل تفعلانِّ، وهل تفْعَلُنَّ، وهل تفعلِنَّ، ولهذا اشترطوا في بنائها للفعل المضارع المباشرة.

وفي سبب بناء الفعل المضارع المتصل به نون النسوة أقوال[40]:

1– الحملُ على الفعل الماضي المتصل بها، فيقال: يَدْخُلْنَ، ويَخْرُجْنَ، بإسكان ما قبل النون في المضارع، كما يُقال: دَخَلْنَ، وخَرَجْنَ، بإسكان ما قبلها في الماضي، وهذا ما ذهب إليه سيبويه إذ قال: ((النونُ ههنا في (يَفعَلْنَ) بمنزلتها في (فَعَلْنَ)، وفُعِل بلام يَفْعَلُ ما فُعِل بلام فَعَلَ))[41].

2– نقصانُ شبهِهِ بالاسم عند دخول نون النسوة عليه؛ إذ إن هذه النون من خصائص الأفعال، فهي لا تلحق الأسماء، وإذا كان الفعل المضارع أُعرب؛ لأنه أشبه الاسم بوجهٍ عام أو أشبه اسم الفاعل بوجهٍ خاص، فإن هذه النون لمَّا اتصلت به أبعدته عن هذا الشبه فرجع إلى البناء الذي هو الأصل في الفعل.

ولستُ أرى صحة هذا التعليل، لأنه لو كان البناء حاصلًا بسبب أن النون من خصائص الأفعال، لكان الفعل المضارع المتصل بلم ولمَّا ولن وكي والسين وسوف مبنيًّا؛ لأن هذه من خصائص الفعل أيضًا، وهي أمكن في الاختصاص من نون النسوة؛ لأن نون النسوة تدخل على الأفعال الثلاثة، وهذه لا تدخل إلا على الفعل المضارع.

3_ تركيبهُ معها؛ لأنَّ الفاعل كالجزء من فعله، قال ابن مالك: ((وقيل: إنما بُنِي المتَّصل بنون الإناث لتركيبه معها، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد معنًى وحكمًا، فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقًّا للاتِّصال لكونه على حرف واحد تأكَّد امتزاجه وجعله مع ما اتَّصل به شيئًا واحدًا))[42].

ثم اعترض على هذا الرأي بأنه إذا كان هذا هو السبب في بنائه، فإنه يلزم بناؤه أيضًا إذا اتَّصلت به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة؛ لأن هذه تُعدُّ كالجزء من الفعل مثل نون النسوة، ثم أدحض هذا الاعتراض بأنَّ ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة لم يُبْنَ معها الفعل المضارع؛ وذلك

لشبهه معها بالاسم المثنى والمجموع، وشبَّه ذلك بـ(أيّ) التي لم تُبْنَ مع ما فيها من تضمُّن معنى الحرف؛ لشبهها ببعض وكلّ معنًى واستعمالًا[43].

ولستُ أرى صحة هذا التعليل أيضًا، واعتراض ابن مالك عليه – في نظري – وجيهٌ جدًا، وأما إدحاضُه لاعتراضه فإنه لم يكن ليصل إلى الحد الذي يُترَك فيه الاعتراض؛ لأننا لو سلَّمنا أن الفعل المضارع المتَّصل بواو الجماعة أو ألف الاثنين يشبهان الاسم المثنى والمجموع فإننا لا نُسلِّم أن المتَّصل بياء المخاطبة يُشبِه أحدهما.

ورأيي في هذه المسألة هو أنَّ الضمائر تنقسم على قسمين: ضمائر تعيد الكلمة إلى أصلها، وضمائر لا تعيد الكلمة إلى أصلها، ونون النسوة من النوع الأول من الضمائر، ولهذا عند إسنادها إلى الفعل الماضي تتحول الألف في مثل (دعا) إلى واو؛ فيقال: دَعَوْنَ، وتتحوَّل الألف في مثل (سعى) إلى ياء؛ فيقال: سَعَيْنَ، ولمَّا كان الأصل في الفعل البناء، وأنَّ الأصل في المبني السكون، أعادت نون النسوة الفعل إلى أصله، فأعادت الفعل الماضي إلى البناء على السكون فقط؛ لأنَّ الفعل الماضي مبني من قبل ولكنْ ليس بناؤه على السكون، وأما الفعل المضارع فلكونه مُعرَبًا أعادته إلى البناء ثم إلى البناء على السكون، ولكون فعل الأمر مبنيًا على السكون لم تفعل فيه شيئًا؛ لأن فعل الأمر جاء على الأصل.

فنون النسوة تعيد الكلمة إلى أصلها مثلما يعيد جمع المؤنث السالم الكلمة إلى أصلها؛ فيقال: الفتيات والدعوات.

وليس كلُّ النحويين يرون أن الفعل المضارع المتصل بنون النسوة مبني، فهناك من يزعم أنه معرب، ولكن بحركة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض للتخلُّص من الثقل الناشئ من توالي أربعة حروف متحركة في كلمتين، هما أشبه بكلمة واحدة، ومن هؤلاء السهيلي[44] فإنه قال: ((وأما فعل جماعة النساء فكذلك أيضاً إعرابُه مقدَّر قبل علامة الإضمار كما هو مقدَّر قبل الياء في غلامي، فعلامةُ الإضمار منعت من ظهوره لاتِّصالها بالفعل وأنها كبعض حروفه، فلا يمكن تعاقُب الحركات على لام الفعل معها)) [45].

وعدم التقدير في رأيي أولى من التقدير لما فيه من التيسير؛ إذ لا داعي لهذا التكلُّف الذي رُبَّما يكون الغرض منه الإبقاء على القاعدة العامة في إعراب الفعل المضارع.

المبحث الثالث: توكيد الفعل المسند إليها:

تختصُّ نون النسوة إذا كان الفعلُ المضارع المسند إليها مؤكَّدًا بنون التوكيد بسلامة كلِّ ما يتَّصل بها من الحذف، فيقال في (لتذهَبْنَ – لتذهَبْنانِّ)، في حين أن واو الجماعة وياء المخاطبة وألف الاثنين إذا أُكِّد الفعل المضارع المسند إليهنَّ بنون التوكيد فلا بدَّ أن يحدث شيءٌ من الحذف، فالأفعال المضارعة المسندة إلى واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، تُحذَف منها نون الرفع لتوالي الأمثال، وتُحذف واو الجماعة، وياء المخاطبة لالتقاء الساكنين، وتبقى الضمة دليلًا على الواو، والكسرة دليلًا على الياء؛ نحو: (لَتَذْهَبُنَّ)، و(لَتَذْهَبِنَّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾[46]، وقول عمر بن أبي ربيعة[47]:

قالت لتِرْبٍ لها مُلَاطَفَةً

لتُفسِدِنَّ الطَّوافَ في عُمَرِ

وأما الأفعال المضارعة المسندة إلى ألف الاثنين فتُحذَف منها نون الرفع لتوالي الأمثال، وتثبت الألف، ثم تُحرَّك نون التوكيد بالكسر تشبيهًا لها بنون الرفع؛ لوقوعها بعد الألف، نحو: (لَيَذْهَبَانِّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[48].

والأمر الآخر الذي تختصُّ به نون النسوة إذا أُكِّد الفعل المضارع المسند إليها هو زيادة الألف الفارقة

التي تَفصِل بين نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة وذلك من أجل التخلص من توالي الأمثال؛ نحو: (يكتبنَانِّ)، قال العكبري: ((إنَّما زيدت الألفُ قبلَ نونِ التوكيد في فعلِ جماعة النسوة لئلاّ تتوالى ثلاثُ نُوناتٍ زوائد على الفعل، ففُصل بالألف بينهما))[49] ، وبذلك يصير الفعل المسند إليها مُشبهًا الفعل المسند إلى ألف الاثنين؛ نحو: (يكتبانِّ)، من حيث إن كليهما ينتهي بألف قبل نون التوكيد الثقيلة المكسور آخرها.

ونلاحظ هنا أن نون النسوة قد بقيت؛ لأنه لا مشكلة معها عند اتصالها بنون التوكيد الثقيلة سوى توالي الأمثال، وقد تُخُلِّص منه بغير الحذف، وليس هناك التقاءٌ للساكنين يؤدي إلى حذفها كما هو الحال مع واو الجماعة، وياء المخاطبة، وألف الاثنين، غير أن اللغة أبقت على ألف الاثنين مخافة الالتباس بصيغة تأكيد المفرد.

ويمكن معرفة ما حدث للفعل المضارع المسند إلى نون النسوة بعد توكيده بنون التوكيد الثقيلة عن طريق الكتابة الصوتية:

قبل التوكيد	بعد التوكيد
يـَكْ /تـُبْ/ نـَ	يـَكْ /تـُبْ/ نـَ ـَنْ/ نـِ

إذًا ما حدث هو أنَّ فتحة نون النسوة مُطِلت ونشأ عن ذلك مقطع طويل مقفل بصامت[50] ، وأُبدِلتِ الفتحةُ كسرة.

المبحث الرابع: كثرة الشبه في الصورة اللفظية بغيرها:

تختص نون النسوة عند إسنادها إلى الأفعال بكثرة شبهها في تركيبها مع فعلها بغيرها من التركيبات الأخرى في الصورة اللفظية، واختلافها عنها في الصيغة أو النوع أو الوزن الصرفي، من ذلك:

1- الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو المسند إلى نون النسوة؛ نحو: (يَعْفُونَ)؛ فإنه يشبه في الصورة اللفظية هذا الفعل مسندًا إلى واو الجماعة؛ ولهذا فرَّق النحويون بين: (النِّساءُ يَعْفُونَ)، و(الرِّجالُ يَعْفُونَ)، في الأمور الآتية[51]:

أ- الفعل (يَعْفُونَ) في التركيب الأول فعل مضارع اتصلت به نون النسوة، فهو مبني على السكون لاتصالها به، و(يَعْفُونَ) في التركيب الثاني فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة، فهو معرب ويعدُّ من الأفعال الخمسة التي تُرفَع بثبوت النون وتُنصب وتُجزم بحذفها.

ب- أنَّ الواو في التركيب الأول حرف من حروف الفعل، فهي لامُ الفعل (يعفو)، والواو في التركيب الثاني ضمير متصل في محل رفع فاعل.

ج- أنَّ النون في التركيب الأول اسم، وهو ضمير متصل في محل رفع فاعل، والنون في التركيب الثاني حرف يدل ثبوته على أن الفعل المضارع مرفوع.

د- أنَّ الوزن الصرفي لـ(يَعْفُونَ) في التركيب الأول (يفْعُلْنَ)، أي إنَّ الفعل (يَعْفُوُ) الذي على وزن (يَفْعُلُ) اتصلت به نون النسوة، فبُني الفعل على السكون، هذا هو تفسير القدماء لما حدث في بناء هذا الفعل، ويمكن تفسير ما حدث عن طريق التحليل الصوتي الحديث لمقاطع هذا الفعل بعد دخول نون النسوة عليه:

يـَـعْـفُـ/وُ/نـَ ⟵ يـَـعْـفُـ/Ø/ـُنـَ ⟵ يـَـعْـفُـ/ـُنـَ

فالذي حدث هو أنَّ واو الفعل (يَعْفُو) حُذِفت من المقطع القصير المفتوح، لا أنَّ الفعل بُني على السكون، ولا أنَّ الضمة حُذِفت من آخر الفعل (يعفوُ) قبل دخول نون النسوة أو بعد دخولها عليه.

أما (يَعْفُونَ) في التركيب الثاني فوزنه الصرفي (يَفْعُونَ)؛ لأن أصله (يَعْفُوُ) على وزن (يَفْعُلُ)، ثم اتصلت به واو الجماعة، ولكراهية توالي واوين حُذِفت واو الفعل وبقيت واو الجماعة، وهذا هو تفسير القدماء لما حدث لهذا الفعل، ويمكن تفسير ما حدث عن طريق التحليل الصوتي الحديث لمقاطع هذا الفعل بعد دخول واو الجماعة عليه:

يـَـع/فـُـ/وـُـ ـُـ/نَ ⟵ يـَـع/فـُـ/ØØ/ـُـ/نَ ⟵ يـَـع/فـُـ ـُـ/نَ

ومن هذا يتضح أن الذي حُذِف هو واو الفعل مع الضمة التالية له من المقطع الطويل المفتوح.

وقد بحثتُ في القرآن الكريم عن الأفعال المعتلة بالواو المسندة إلى نون النسوة، فوجدتُها في ثلاث آيات، هي:

– قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾[53].

– وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾[54].

– وقوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾[55].

وجاء منه في الشعر العربي قول القتَّال الكلابي[56]:

أمَّا الإماءُ فلا يَدْعونَنِي وَلَداً

إذَا تَرامَى بَنُو الإمْوانِ بالعارِ

وهذه الأفعال السابقة تشبه في صورتها اللفظية الأفعال المعتلة بالواو المسندة إلى واو الجماعة.

2– الفعل المضارع المعتل الآخر بالياء أو الألف المسند إلى نون النسوة؛ نحو: (تَمْشِينَ)، و(تَسْعَيْنَ)؛ فإنه يشبه في الصورة اللفظية هذا الفعل مسندًا إلى ياء المخاطبة؛ ولهذا فرَّق النحويون بين: (أنتِ تَمْشِينَ)، و(أنتُنَّ تَمْشِينَ)، وبين: (أنتِ تَسْعَيْنَ)، و(أنتُنَّ تَسْعَيْنَ) بنحو ما فرقوا بين (يعفون) المسندة إلى نون النسوة، و(يعفون) المسندة إلى واو الجماعة[57].

3– الفعل الأجوف الواوي أو اليائي إذا كان فعلًا ماضيًا مسندًا إلى نون النسوة؛ نحو: (قُلْنَ)، و(بِعْنَ)، فإنه يشبه في الصورة اللفظية هذا الفعل إذا كان فعلَ أمرٍ مسندًا إلى نون النسوة أيضًا، ويُفرَّق بين هذه الأفعال بالقرائن، ولهذا عَرَفْنا أن (قُلْنَ) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾[58]، هو فعل ماضٍ، بخلاف (قُلْنَ) في قوله تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾[59] فإنه فعل أمر.

وبالنظر إلى أصل هذين الفعلين يظهر الفرق بينهما، فالأُولى المتصلة بالفعل الماضي أصل الفعل فيها – حسب رأيي _ (قَوَلَ) دخلتْ عليه نون النسوة، فحُذِفَت الفتحة بعد القاف، وحُذِفت الواو، وحُذِفت الفتحة بعد اللام، وذلك على النحو المبيَّن في الكتابة الصوتية الآتية:

قَوَلَ + نَ ⟵ قـَـ/وـُـ/لـَـ/نـَـ ⟵ قØ/Ø/وـُـ/لØ/نـَـ ⟵ قـُـ/لـْـ/نـَـ

ومثلها (بِعْنَ) أصلها (بَيِعَ)، دخلت عليه نون النسوة، فحُذِفَت الفتحة بعد الباء، وحُذِفت الياء، وحُذِفت الفتحة بعد العين.

وقد ذهب الصرفيون القدماء إلى أن أصل قَالَ (قَوَلَ)،

وأصل بَاعَ (بَيَعَ)، فأصل حرف العلة عندهم مفتوح، ولو كان الأمر كذلك لكان الفعلان بعد إسنادهما إلى نون النسوة (قَلْنَ، وبَعْنَ)؛ ولن يكون لضمة الفاء في (قُلْنَ)، وكسرتها في (بِعْنَ) تفسيرٌ واضحٌ يبيِّن ما آل إليه الفعلان بعد الإسناد إلا إذا تكلَّف متكلِّف فقال: ((وقد حوَّلوا عند اتصال ضمير الفاعل (فَعَلَ)، من الواو إلى (فَعُلَ)، ومن الياء إلى (فَعِلَ)، ثم نُقِلتْ الضمة أو الكسرة إلى الفاء، فقيل: قُلْتُ وقُلْنَ، وبِعْتُ وبِعْنَ)) [60].

وأما (قُلْنَ) الأخرى المتصلة بفعل الأمر فأصل الفعل فيها (يَقُلْنَ) وهو فعل مضارع حُذِفتْ منه ياء المضارعة مع فتحتها فتحوَّل للدلالة على الأمر.

يـَ/قـُ/لـْ/نـَ ⟵ ØØ/قـُ/لـْ/نـَ ⟵ قـُ/لـْ/نـَ

4- فعل الأمر من الفعل الماضي المثال (وَهَبَ) المسند إلى نون النسوة يشبه في صورته اللفظية فعل الأمر من الفعل الماضي الأجوف (هاب) المسند إليها أيضًا، فيقال في هذين الفعلين بعد الإسناد إليهما: (هَبْنَ)، ويُميَّز بينهما بالقرائن، فإذا قيل: (أيتها النساء هَبْنَ لي كتابًا)، كان الفعل مأخوذًا من (وَهَبَ) ووزنه (عَلْنَ)، وإذا قيل: (أيتها النساء هَبْنَ خالدًا)، كان الفعل مأخوذًا من (هَابَ) ووزنه (قَلْنَ).

ومثل ذلك الفعل المضارع لهذين الفعلين؛ فمثال الأول قولك: أيتها النساء؛ أتهبنني مالًا ولا تهبْنَ أخِي مثله، ومثال الثاني: قول عمر ﷺ لنساء من قُرَيش: ((أَيْ عَدُوَّاتِ أَنْفُسِهِنَّ أَتَهَبْنَنِي وَلَا تَهَبْنَ رَسُولَ اللهِ؟)) [61].

فالشبه في الأمثلة السابقة بين ما دخلت عليه نون النسوة وما دخل عليه غيرها تامٌّ، وقد يكون الشبه في الصورة اللفظية ناقصًا، وأقربُ مثال على ذلك الشبهُ بين الفعل المسند إلى نون النسوة والفعل المسند إلى ألف الاثنين وذلك إذا أُكِّدا بنون التوكيد الثقيلة[62]، فيقال في الأول: لَتَكْتُبْنَانِّ؛ وفي الثاني: لَتَكْتُبَانِّ، وبقليل من التأمل نجد أن نون التوكيد الثقيلة قد كُسِرت في كليهما تشبيهًا بنون المثنى؛ لأنهما جاءتا بعد ألف.

ومن الشبه الناقص أيضًا الشبه بين نون النسوة الداخلة على الفعل الماضي وسائر ضمائر الرفع المتحركة المتصلة الداخلة عليه، وهي: (تاء) الفاعل، و(نا) الدالة على الفاعلين؛ فإن هذه الضمائر تتشابه تشابهًا ناقصًا في فك تضعيف الفعل الماضي المضعَّف؛ فيقال: مَدَدْنَ كما يُقال: مَدَدْتُ ومَدَدْنَا، وأما ضمائر الرفع الساكنة الداخلة على الفعل الماضي، وهي: واو الجماعة، وألف الاثنين، فإنها لا تشبههما في ذلك، إذ لا يقال: مَدَدُوا، ولا: مَدَدَا، وإنما يُقال: مَدُّوا، ومَدَّا.

المبحث الخامس: إسناد الفعل إليها:

تختص نون النسوة من بين ضمائر الرفع المتحركة الأخرى بالدخول على الفعلين: المضارع، والأمر؛ نحو: يَكْتُبْنَ، اكْتُبْنَ، وبقية هذه الضمائر، وهي (تاء) الفاعل، و(نا) الفاعلين، لا تدخل عليهما، وإنما تدخل على الفعل الماضي وحده[63] ؛ نحو: كَتَبْتُ، وكَتَبْنَا، ونون النسوة تشترك معهما في الدخول عليه أيضًا؛ نحو: كَتَبْنَ.

فنون النسوة إذًا هو الضمير الوحيد من ضمائر الرفع المتحركة الذي يشترك مع ضمائر الرفع الساكنة (واو الجماعة، وألف الاثنين، وياء المخاطبة) في الدخول على الفعل المضارع، وفعل الأمر، وهو يختص أيضًا من بينها عند إسناده إلى هذين الفعلين بالآتي[64]:

1- عدم زيادة نون بعدها عند إسنادها للفعل المضارع، فلا يقال: النساء يَكْتُبْنَنَ، فتكون النون الأولى نون النسوة، والثانية نون الرفع، وأما الضمائر الأخرى المسندة للفعل المضارع فتزاد بعدها نون مفتوحة أو مكسورة في آخر الفعل، لِتُكوِّن مع الفعل المضارع الأفعال الخمسة.

2- فكّ تضعيف الفعل المضعَّف إذا أُسند إليها سواء أفعلًا مضارعًا كان أم فعلَ أمر؛ نحو: يَمْدُدْنَ، وامْدُدْنَ، ولا يُفكُّ عند إسناده إلى واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة، بل يبقى التضعيف، فيقال: يَمدُّونَ، يَمُدَّانِ، تَمُدِّينَ مع الفعل المضارع، ومُدُّوا، ومُدَّا، ومُدِّي مع فعل الأمر.

3_ حذف عين الأجوف الواوي واليائي للتخلص من التقاء الساكنين؛ فمثاله مع الفعل المضارع: يَقُلْنَ، ويَبِعْنَ، ومثاله مع فعل الأمر: قُلْنَ، وبِعْنَ، أما عند إسناده إلى غير نون النسوة فإنها تعود عين الأجوف؛ نحو: (يقولون، يقولان، تقولين) و(قولوا، قولا، قولي). ويمكن توضيح ما حدث للفعل المضارع بعد إسناده إلى نون النسوة بالكتابة الصوتية:

يـَ/ق_ُ_ُ/ل/نـَ ⟵ يـَ/ق_ُ_ْ/ل/نـَ ⟵ يـَ/ق_ُ_ْ/ل/نـَ

فالذي حدث هو أن المقطع الطويل المقفل بصامت بعد إسناد الفعل إليها قُصِّر فصار مقطعًا قصيرًا مقفلًا، ولا يختلف فعل الأمر عن الفعل المضارع في هذا الإجراء، لذلك اكتفيتُ بالتمثيل هنا على الفعل المضارع وحده.

الهوامش:

(1) ينظر: التذكير والتأنيث في العربية 105_106، وفي المؤتمر النسائي العربي سنة 1944م تقدمت النساء اللاتي حضرن المؤتمر بطلب إلى المجمع اللغوي في القاهرة والمجامع العلمية العربية بأن تُحذَف نون النسوة من اللغة العربية. ينظر: عودة الحجاب 1/113_114.

(2) التذكير والتأنيث في العربية 130.

(3) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية 61.

(4) كتاب سيبويه 3/ 526.

(5) سورة البقرة 237.

(6) معاني القرآن للفراء 2/342.

(7) المصدر السابق 2/ 330.

(8) المقتضب 1/ 183.

(9) ينظر: الأصول في النحو 1/ 49، 2/ 201، 204، 3/ 238.

(10) المفتاح في الصرف 68.

(11) المفصل في صنعة الإعراب 321.

(12) ينظر: شرح المفصل 4/ 205، 212، 5/ 335.

(13) ألفية ابن مالك 6.

(14) حاشية الخضري 1/48.

(15) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك 1/49.

(16) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك 15، وينظر: 445، 447، 473.

(17) ارتشاف الضرب من لسان العرب 2/ 674.

(18) الجنى الداني في حروف المعاني 143.

(19) أوضح المسالك 1/37.

(20) شرح ابن عقيل 1/39.

(21) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 1/235.

(22) سورة هود 114.

(23) سورة إبراهيم 35، 36.

(24) سورة المائدة 4.

(25) سورة يوسف 48.

(26) سورة مريم 90.

(27) سورة ص 18.

(28) سورة الشورى 33.

(29) سورة الملك 19.

(30) سورة العاديات 4_5.

(31) معاني النحو 1/ 47.

(32) القواعد التطبيقية في اللغة العربية 138.

(33) أدوات الإعراب 248.

(34) سورة يوسف: 30.

(35) البحر المحيط 6/ 266.

(36) سورة البقرة 233.

(37) سورة النساء 19.

(38) ينظر: إعراب القرآن الكريم 1/ 190، وإعراب القرآن وبيانه 10/ 119.

(39) وهذا هو مذهب الجمهور، وذهب الأخفش إلى أنه مبني مع نون التوكيد، سواء أفُصِل بينه وبينها أم لم يُفصَل. ينظر: شرح ابن عقيل 1/ 39، وشرح الأشموني 1/ 25.

(40) ينظر: شرح التسهيل 1/37، وتمهيد القواعد 1/ 235، وهمع الهوامع 1/ 73.

(41) كتاب سيبويه 1/ 20.

(42) شرح التسهيل 1/37.

(43) ينظر: المصدر السابق.

(44) ومنهم أيضًا ابن درستويه، وابن طلحة. ينظر: تمهيد القواعد 1/ 235، وشرح الأشموني 1/ 25.

(45) نتائج الفكر 86.

(46) سورة الانشقاق 19.

(47) البيت له في: ديوانه 160، والكامل 2/116.

(48) سورة يونس 89.

(49) اللباب علل البناء والإعراب 2/ 70.

(50) ويسميه عبد الصبور شاهين المقطع المديد المقفل بصامت، ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية 40، ويسميه إنعام الحق المقطع الطويل المغلق بصامت، ينظر: المقطع الصوتي وأهميته في الكلام العربي 218.

(51) ينظر: البحر المحيط 2/536، وشرح الأشموني 1/ 43، ودروس في علم الصرف 1/184.

(52) سورة البقرة 237.

(53) سورة البقرة 237

(54) سورة يوسف 33.

(55) سورة النور 60.

(56) البيت له في: ديوانه 55، وكتاب سيبويه 3/ 402، والبحر المحيط 2/ 401.

(57) ينظر: دروس في علم الصرف 1/184.

(58) سورة يوسف 31.

(59) سورة الأحزاب 32.

(60) المفصل في صنعة الإعراب 526.

(61) صحيح البخاري 4/126، رقم الحديث 3294، وصحيح مسلم 4/ 1863، رقم الحديث 22.

(62) وهما لا يُؤكَّدان بنون التوكيد الخفيفة عند البصريين، وأجاز ذلك يونس والكوفيون. ينظر: الجنى الداني 143.

(63) وأما الضمير (نا) الداخل على الفعل المضارع في نحو: (يُعْجِبُنا نَجَاحُكَ)، وفعل الأمر في نحو: (اسْمَعْنا)، فإنه ليس من ضمائر الرفع، وإنما هو من ضمائر النصب، ولهذا يقال له (نا) المفعولين، وليس (نا) الفاعلين.

(64) ينظر: دروس في علم الصرف 1/183.

المصادر المراجع:

1- أدوات الإعراب: لظاهر شوكت البياتي، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية، ط1، 2005م.

2- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (745هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1998م

3- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن السري بن السرَّاج (316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط3، 1988م.

4- إعراب القرآن الكريم، لقاسم حميدان دعاس، دمشق، دار المنير، دار الفارابي، 1425هـ.

5- إعراب القرآن الكريم وبيانه، لمحيي الدين الدرويش، دمشق، دار اليمامة، دار ابن كثير، ط4، 1994م.

6- ألفية ابن مالك: لابن مالك محمد بن عبد الله (672هـ)، صنعاء، مكتبة الإرشاد، 1996م.

7- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام عبد الله بن يوسف الأنصاري (761هـ)، بيروت، دار الجيل، ط5، 1979م.

8- البحر المحيط: لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، 1420هـ.

9- التذكير والتأنيث في العربية والاستعمالات المعاصرة: لمحمود إسماعيل عمار، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد الحادي والستين، 2001م.

10- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش، محمد بن يوسف الحلبي، (778 هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، القاهرة، دار السلام، ط1، 1428هـ.

11- الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن قاسم المرادي (749هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1992م.

12- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ضبطها يوسف محمد البقاعي، بيروت، دار الفكر، 2008م.

13- دروس في علم الصرف: لأبي أوس إبراهيم الشمسان، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1997م.

14- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: لعبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم، ط1، 1998م.

15- ديوان عمر بن أبي ربيعة: قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فايز محمد، بيروت، دار الكتاب العربي، ط2، 1996م.

16- ديوان القتَّال الكلابي، تحقيق: إحسان عبَّاس، بيروت، دار الثقافة، 1989م.

17- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، ط20، 1980م.

18- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك (686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط2000،1 م.

19- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني (900هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، 1955م.

20- شرح التسهيل: لابن مالك محمد بن عبد الله (672هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، القاهرة، هجر، ط1، 1990م.

21- شرح المفصل: لموفق الدين يعيش بن يعيش (643هـ)، وضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م.

22- صحيح البخاري: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، بيروت، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.

23- صحيح مسلم: لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1954م.

24- عودة الحجاب: لمحمد بن أحمد المقدم، القاهرة، ج1: دار طيبة، ط10، 2007م، ج2: دار ابن الجوزي، ط1، 2005م، الإسكندرية، ج3: دار القمة، دار الإيمان، ط2، 2004 م.

25- القواعد التطبيقية في اللغة العربية: لنديم حسين دعكور، بيروت، مؤسسة بحسون، ط2، 1998م.

26- الكامل في اللغة والأدب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (285هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر العربي، ط3، 1997م.

27- كتاب سيبويه: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت ، دار الجيل ، ط1، 1996م.

28- اللباب علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (616هـ)، تحقيق : غازي مختار طليمات، دمشق، دار الفكر، ط1، 1995م.

29- معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي نجار، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط1.

30- معاني النحو: لفاضل صالح السامرائي، الأردن، دار الفكر، ط، 2000 م.

31- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف: لعبد الغني الدقر، دمشق، دار القلم، ط1، 1986م.

32- المفتاح في الصرف: لعبد القاهر الجرجاني (471هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1987م.

33- المفصل في صنعة الإعراب: لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (538هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، بيروت، مكتبة الهلال، ط1، 1993م.

34- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، 1963م.
35- المقطع الصوتي وأهميته في الكلام العربي: لإنعام الحق غازي، وناصر محمود، باكستان، مجلة القسم العربي، العدد الرابع والعشرون، 2017م.
36- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي: لعبد الصبور شاهين، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1980م.
37- نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (581هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1992م.
38- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر، دار الكتب المكتبة التوفيقية.

The Linguistic Features of the Female Marker (-n) (Noon Al-Niswah) in Arabic

Omar Ali Omar Babaeer

Abstract

In this study, the researcher tried collecting all the features of the female marker –n Noon Al-Niswah in Arabic. Through his teaching of syntax and morphology, the researcher found out that this marker has monopoly of most of the linguistic rules. The linguistic features of this marker lie in the various names given to it by linguists, the changes that take place in the verb form when it is attached to them and in the absence of deletion in words attached to it.

Some features of Noon Al-Nniswah are general (never found in any other pronoun) and some features are specific (not found in the pronouns which belong to its category) for examples it has features that are not found in the nominative pronouns which belong to the same category.